

تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الحكومية دراسة نظرية تحليلية

أ.م.د. فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع* أ.م. منهل مجيد احمد**

المستخلص:

إن نظم الرقابة الداخلية تمثل إحدى الوسائل الهامة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، كما إن هذه النظم تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية في مختلف الوحدات الاقتصادية والمتمثلة بالاتي:-

- فحص صحة البيانات المحاسبية وتحديد درجة دقتها.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمليات المختلفة.
- التمسك بالسياسات الإدارية والالتزام بها.

إن هذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة خطيرة وهي (الفساد المالي والإداري) من حيث تحديد مفهومها ، أشكالها ، مظاهرها ، مسبباتها ، أثارها ، سبل مكافحتها.

وتوصل البحث إلى جملة من النتائج لعل أهمها:

- 1- تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة تهدد العديد من المجتمعات والدول، فضلا عن كونها مشكلة عالمية خطيرة لهدر الأموال وانهيار خطط التنمية الاقتصادية وتفشي حالات عدم المساواة والعدالة والإنصاف وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- 2- تتمثل مظاهر الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية والمخالفات.
- 3- الفساد المالي هو مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية.
- 4- تتمثل أثار الفساد المالي والإداري بالنواحي التالية:
 - أ- إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع.
 - ب- عدم الاستقرار المؤسساتي.
 - ت- سوء توزيع الدخل بشكل غير متكافئ.
 - ث- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية، وسبل تخصيص الإنفاق العام بما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.

Abstract

Internal control systems represent an important means to reduce of financial and administrative corruption, and that these systems seek to achieve the following objectives in the various economic units and of the following: -

- Checking the validity of accounting data and determine the degree of accuracy.
- Increasing the production efficiency of various operations.

* جامعة الموصل / قسم المحاسبة .

** جامعة الموصل / قسم المحاسبة .

- Adherence to policy and administrative compliance.

This research highlights the dangerous phenomenon, namely, (financial and administrative corruption) in terms of defining its concept, its forms, manifestations, causes, effects, ways to combat it.

The research found a number of perhaps the most important results:

1 - the phenomenon of corruption is an old one that threatens many communities and states, as well as a serious global problem of wasting money and the collapse of plans for economic development and the spread of cases of non-equality, justice, equity and preference for self-interest on the public interest.

2 - The aspects of administrative corruption, administrative and functional deviations and irregularities.

3 - financial corruption is a collection of deviations in violation of financial rules and financial provisions.

4 - The effects of corruption of financial and administrative aspects are the following:

A - foster a spirit of despair among the members of society.

B - institutional instability.

T - the distribution of income poor disproportionately.

W - increase the cost of the investment projects, and how to allocate public spending, leading to the weakening of Alno and economic instability of the investment environment.

المقدمة:

تعد نظم الرقابة الداخلية أداة لأحكام الضبط والرقابة على التصرفات المالية وغير المالية في الوحدات الاقتصادية المختلفة النشاط.

إن وجود نظم رقابة داخلية وتطبيقها بشكل سليم أو فعال في وحدات خدمية من شأنه أن يعود بالنفع على كل من إدارة تلك الوحدات فضلاً عن الجهات المسؤولة عن الرقابة عليها.

في مجال بحثنا هذا فإن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا مجموعة من الوسائل التي تكفل حماية أصول الوحدات الخدمية من الاختلاس والتلاعب والسرقة، وتكفل ضمان الدقة الحسابية، فضلاً عن كونها تمثل الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تتبناها إدارة تلك الوحدات في سبيل تحقيق الأهداف الآتية:

- حماية الأصول والممتلكات.
 - فحص صحة البيانات المحاسبية وتحديد درجة دقتها.
 - زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمليات.
 - تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.
- مما سبق يتضح بأن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا إحدى الوسائل الهامة والواجب اعتمادها في مكافحة الفساد المالي والإداري والحد منه في الوحدات الخدمية.
- ولتحقيق ذلك تضمنت الدراسة المحاور الآتية:

- المحور الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة
- المحور الثاني/ طبيعة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية
- المحور الثالث/ فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية

المحور الأول منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في مسألة وجود قصور في بيان سبل تفعيل نظم الرقابة الداخلية في اغلب الوحدات الخدمية خصوصاً في مجال الحد من الفساد المالي والإداري. كما تتجسد مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:-
س1: هل يمكن تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الداخلية؟
س2: هل يمكن تشخيص وتحديد حالات الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية من خلال تفعيل نظم الرقابة الداخلية فيها؟
س3: هل أن فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية تمثل احد السبل المتعلقة بتشخيص حالات الفساد المالي والإداري فيها؟
س4: كيف يمكن تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية لتقليل حالات الفساد المالي والإداري فيها؟

2- أهداف البحث:

- يسعى البحث إلى تحقيق الآتي:-
- بيان فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية.
 - بيان ماهية نظم الرقابة الداخلية والتعريف بظاهرة الفساد المالي والإداري.
 - بيان تأثيرات ظاهرة الفساد المالي والإداري على مهنتي المحاسبة والتدقيق.

3- فرضية البحث:

ينبع البحث من فرضية أساسية مفادها الآتي:
(إن تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري فيها)

4- منهج البحث:

طالما أن البحث يتجه نحو الدراسة النظرية التحليلية فقد اعتمد الباحثان في إعداداه على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على ما كتب عنه.

5- أسلوب جمع البيانات والمعلومات:

تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث عن طريق الآتي:

- الاستعانة بالرسائل والاطاريح.
- الاستعانة بالكتب والدوريات.
- الاستعانة بالندوات والمؤتمرات (البحوث المقدمة للندوات والمؤتمرات).
- التصفح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

ثانياً: الدراسات السابقة

1- دراسة حطوط (2005) بعنوان :

- (دور الرقابة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري) (رسالة ماجستير)
- هدفت الدراسة إلى بيان أفضل السبل في مكافحة التعامل مع مشكلة الفساد الإداري والحد من أثارها فقد اعتمد المناهج التالية في إعداد البحث:
- الرجوع إلى الجذور التاريخية لوظيفة الرقابة الداخلية في المجتمع الإسلامي (الأحكام المنظمة لها في القرآن الكريم والشريعة الإسلامية) .
 - اعتماد المنهج المقارن لدراسة أساليب تطبيق الرقابة الإدارية في عدد من الدول المختارة .

• تشخيص المشكلة القائمة في القطر ومستقبلها وحجمها واقتراح سبل لمعالجتها.

سعت الدراسة إلى التصدي لظاهرة الفساد الإداري وجوانبها المالية، وكان الميدان التطبيقي لها هو ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية، وقد تناولت هذه الدراسة تحديداً لمفهوم الرقابة المالية وأهدافها وأنواعها، فضلاً عن تطرقها لمفهوم الفساد الإداري وأسبابه ونتائجه وسبل الحد منه وتجارب الدول في الحد منه.

واقترح البحث تحديثاً للقوانين الخاصة بالرقابة المالية على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن القوانين الإدارية الأخرى للمساهمة في الحد من الفساد الإداري.

2- دراسة الأفندي (2006) بعنوان :

(متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية) (رسالة ماجستير)

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار نظري عن نظام المعلومات المحاسبية ونظام معلومات التكاليف لتوضيح أهم متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف وبيان دوره في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية.

واستندت الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها (اعتماد تطبيقات نظام معلومات في الشركة قيد الدراسة (الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة في الموصل) بما يعزز نظام الرقابة الداخلية فيه).

واعتمد المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري، بينما اعتمد الجانب التحليلي في الدراسة التطبيقية.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات هامة لعل أهمها:

- إن نظام معلومات التكاليف في الشركة قيد الدراسة غير واضح حيث إن هناك خلط واضح بينه وبين النظام المحاسبي للتكاليف.
- إن لنظام معلومات التكاليف دوراً كبيراً في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة قيد الدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات لعل أهمها:

- يجب معالجة القصور في النظام المحاسبي للتكاليف في الشركة.
- يجب تطبيق نظام معلومات التكاليف للحاجة الفعلية للشركة في مجالي تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومتطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف.

3- دراسة رشيد (2009) بحث بعنوان :

(إجراءات رقابة التطبيق ظل استخدام الحاسوب – حالة دراسية في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل)

هدفت الدراسة إلى أن نظم الرقابة الداخلية تهدف إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية خاصة فيما يتعلق بتحقيق إجراءات الرقابة المباشرة على التطبيقات المحاسبية التي تتعلق بنشاط الوحدة الخدمية والتي شملت الرقابة على المدخلات والتشغيل والمخرجات، كما سعت الدراسة إلى التعرف على مفهوم رقابة التطبيق وإجراءاتها وتقييم ودراسة إجراءات رقابة التطبيق في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل.

4- دراسة الشرع (2009) بحث بعنوان :

(الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي – دراسة تطبيقية في جهات رقابية)

هدفت الدراسة إلى اعتبار الرقابة الداخلية أداة لمنع واكتشاف منحنيات الأمور الإدارية ، فهي من حيث المنع تضع إجراءات وضوابط للإدارة (إدارة الوحدات الاقتصادية) في الحد من الوقوع في الأخطاء المالية عن قصد أو غير قصد، إما من حيث الاكتشاف فيقصد بها اكتشاف الانحرافات المالية التي تمارس بواسطة متخصصين في مهنة المحاسبة ولديهم سبل معرفية عن كيفية صرف الأموال وإثباتها. وتناولت هذه الدراسة ثلاثة محاور، المحور الأول بيئة الرقابة، المحور الثاني إجراءات الرقابة، المحور الثالث الطرق الرقابية في تشخيص نواحي الفساد المالي والحد منها ومعالجتها.

كما تناولت الدراسة جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي في ديوان الرقابة المالية ومكاتب التدقيق الخاصة والبنك المركزي العراقي.

5- دراسة البكوع والصانغ (2010) بحث بعنوان :

(نموذج مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي للشركة العامة للإسمنت الشمالية)

هدفت الدراسة إلى تحديد مكونات نظام الرقابة الداخلية البيئية ومتطلباته واقتراح نموذج لتطويره في الشركة العامة للإسمنت الشمالية.

ويستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها الآتي (إن وجود نموذج للرقابة الداخلية البيئية وتوفير متطلباتها وعناصرها يؤدي إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية البيئية اتجاه تكاليف التلوث البيئي).

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في إعداداته من خلال ما هو متاح من مصادر عربية وأجنبية، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد المنهج التحليلي من خلال إجراء مقابلات شخصية والاطلاع على بيانات الشركة محل التطبيق ثم تحليلها وتشغيلها وصول إلى نموذج مقترح لنظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي.

إن أهم ما يميز هذا البحث عن البحوث السابقة هو تأكيده على ضرورة مسالة تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية والتي من شأنها الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري فيها.

المحور الثاني

طبيعة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية

أولاً: مفهوم الفساد المالي والإداري

يمثل الفساد ظاهرة قديمة أخذت بالتفاقم إلى حد أصبحت فيه تهدد الكثير من المجتمعات والدول بالاحتلال الاجتماعي والركود الاقتصادي بما يؤدي إلى انهيارها وتدميرها، فهي مشكلة عالمية موجودة في أغلب المجتمعات والدول ولكنها تختلف من حيث الحجم والشكل ودرجة الانتشار.

وبشكل عام تعرف هذه الظاهرة بأنها (استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة). (كورتل وآخرون، 2006، 1)

وقد عرفت من قبل منظمة الشفافية بأنها (استغلال للسلطة من أجل المنفعة الخاصة)، (البطاط، 2009، 34)

وبشكل عام يمثل الفساد بأنه (الخروج عن القانون أو النظام وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح اقتصادية أو اجتماعية لفرد معين أو لجماعة معينة، فهو في الغالب سلوك منحرف أو تصرف يخالف الواجبات الرسمية).

ومن أجل التعرف على طبيعة ومفهوم الفساد المالي والإداري سيتم التعرف على مفهوم الفساد الإداري ومفهوم الفساد المالي تبعاً.

1- مفهوم الفساد الإداري

تباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم الفساد الإداري، وتنحصر أهم التعاريف التي تناولها الكتاب والباحثين في هذا المجال بالآتي:

أ- يعرف الفساد الإداري من قبل البعض على أنه (استخدام السلطة العامة أو المنصب من أجل تحقيق أرباح أو مكاسب شخصية أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية وبالطريقة التي يترتب عليها مخالفة للتشريع ومعايير السلوك الأخلاقي والمهني). (عبدالله، 2003، 20)

ب- من التعاريف الأخرى للفساد الإداري ذلك الذي اعتبره البعض (انحراف أخلاقي على المستوى الإداري لكبار الموظفين والمكلفين بخدمة عامة من خلال أخذ الرشاوي والاختلاس والغش والتزوير والتهرب الوظيفي، وبيع أموال الدولة بأثمان زهيدة لتحقيق مصالح شخصية). (عبدالعزيز، 2008، 2)

ت- ويعرف الفساد الإداري أيضاً (سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة، أي أنه انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل ويأخذ أشكال عديدة). (الطويل والأغا، 2010، 6)

2- مفهوم الفساد المالي

بالنسبة للفساد المالي فيكون مفهومه مشابه تماماً لمفهوم الفساد الإداري إلا أنه يأخذ الجانب المالي فقط في استنزاف لرأس المال العام أو استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها، وغالباً ما يرتبط الفساد المالي بالغش أو الاحتيال المالي فهما وجهان في عملة واحدة حيث يشتركان سوية لتحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

في حين اعتبر البعض إن الفساد المالي ما هو إلا (مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تسهم في سير العمل الإداري والمالي). (عايش، 2010، 4)

كما ينظر آخرون للفساد المالي بأنه (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب مادية أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب الأنظمة والقوانين والتعليمات). (محمود، 2010، 9)

مما سبق يتضح بان الفساد المالي والإداري ما هو إلا استغلال المنصب الحكومي من قبل شاغله وعلى كافة المستويات الإدارية لتحقيق أغراض نفعية شخصية (مادية أو معنوية) وتفضيل مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة سواء كان ذلك من الناحية الإدارية أو المالية.

ثانياً: أنواع الفساد المالي والإداري ومظاهره

المتتبع لأدبيات العلوم الاجتماعية يلاحظ وجود أنواع متعددة من التوبيبات والتصنيفات للفساد حسب وجهات النظر إليه ومدى تأثيره، فنلاحظ مثلاً رجل الإدارة ينظر للفساد من الناحية الإدارية المتعلقة بالاتي (الوظيفة، المنظمة، الخدمات العامة، وغيرها) في حين ينظر رجال الاقتصاد للفساد من وجهة نظر تحديد العلاقة بين الاستثمارات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، وهكذا بقية التخصصات الاجتماعية والقانونية وغيرها.

وفي هذا المجال يرى الباحث ضرورة التعرف على أنواع الفساد من حيث مدى انتشاره ومدى تأثيره. إذ يلاحظ إن أغلب الأدبيات الإدارية والمالية قد قسمت الفساد إلى نوعين أساسيين:- (كورتل وآخرون، 2006، 3)، (البطاط وجودة، 2009، 37)

1- الفساد الأصغر:

يتعلق هذا النوع من الفساد بتصرفات الموظفين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهو يحدث في الغالب أثناء عملية التحول الاقتصادي ونمط الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كما إن انتشار هذا النوع من الفساد لا يتجاوز حدود الحاجة المادية وصعوبة الأوضاع المعيشية للموظف، خصوصاً عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز الأموال أو اختلاسها نتيجة استغلاله الوظيفي.

2- الفساد الأكبر:

وهو الفساد الذي يطال غالباً المسؤولين الكبار وأصحاب العهد ورجال الجيش من أجل تحقيق فائض أكبر. بينما يرى البعض إن للفساد المالي والإداري ثلاثة أنواع هي:- (الجحيشي، 2009، 31)

أ- الفساد الأسود:

وهو ذلك السلوك الذي يتفق الجمهور على إدانته وضرورة معاقبة مرتكبيه.

ب- الفساد الأبيض:

وهو ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبيه.

ت- الفساد الرمادي:

وهو نوع من الفساد يتوسط بين النوعين السابقين حيث يكون في الحالات التي يطالب فيها عناصر معينة في المجتمع إدانة مرتكبيه في حين يبقى الرأي العام متردداً في ذلك.

وتتمثل مظاهر وصور وممارسات الفساد المالي والإداري بالنواحي التالية:- (الطويل والأغا، 2010، 6) ، (البطاط وجودة، 2006، 38) ، (يونس، 2010، 249)

- الرشوة
- التهرب الضريبي
- التلاعب والاختلاس والغش
- قبول الهدايا والإكراميات
- النسب الوظيفي والتربح من أعمال الوظيفة
- الوساطة والابتزاز
- استغلال المنصب للحصول على امتيازات خاصة
- تخفيض النمو الاقتصادي
- الاعتداء على المال العام
- الافتقار وغياب النزاهة والشفافية في التصرفات المالية
- تهريب الأموال وغسلها
- المحسوبية والمحاباة
- العمولات والإتاوات الناتجة عن العقود والصفقات
- الإسراف في استخدام رأس مال الوحدة أو المؤسسة أو الهيئة
- وغيرها

ثالثاً: أسباب الفساد

- للفساد بأنواعه المختلفة مسببات عدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأسباب الرئيسية للفساد المالي والإداري. (البطاط وجودة، 2009، 39)
- 1- عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي.
 - 2- الاجتهادات الشخصية في تفسير القوانين المالية والإدارية وتطبيقها.
 - 3- عدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولية والمحلية، خصوصاً فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية والسجلات المحاسبية وبيان تنفيذ الوحدات بمسؤوليتها الاجتماعية ودورها في القياس والإفصاح عن الظواهر الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة بما يعكس الصورة الحقيقية للوحدة بشكل صادق ودقيق.
 - 4- ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية وقلة تجربتها في متابعة وتطوير الأداء المالي والإداري ورقابته.
 - 5- الترهل والترشيح الإداري والمالي الناتج عن وجود أعداد كبيرة من الموظفين الإداريين والماليين الذين يفضلون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.
- ويضيف البعض إلى أن الأسباب الآتية تتعلق بحدوث حالات الفساد المالي والإداري وبالشكل التالي:-
- www.akhbarluritania.info/componen/content/article/71/proin/consecturai bh.htm/

- 1- أسباب ودوافع خارجية تتمثل بالآتي:
 - أ- أسباب اقتصادية تتمثل بـ : (الفقر، سوء توزيع الدخل، انخفاض الأجور، انتشار البطالة، ارتفاع تكاليف المعيشة وغيرها) .
 - ب- أسباب سياسية مثل (توجهات السياسة الاقتصادية والتعليمية الخاطئة، حصر نظام الامتيازات على فئات معينة دون غيرها، الدخول في صراعات دولية إقليمية وغيرها) .
 - ت- أسباب ودوافع اجتماعية وثقافية مثل (انتشار الثقافة الاستهلاكية، عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد، سلبية القيم والعادات والتقاليد) .
- 2- أسباب ودوافع داخلية:

وهي أسباب ودوافع داخلية تتعلق بالمنشأة وبيئة العمل وتتمثل بالآتي:

 - أ- أسباب ودوافع إدارية مثل (تهاون الإدارة في معالجة الانحرافات والفساد وعدم تطبيق الجزاءات الرادعة، عدم ملائمة الهيكل التنظيمي، تفشي البطالة المقنعة، قلة عدد الموظفين وغيرها) .
 - ب- أسباب تنظيمية وتشريعية: وهي أسباب تتعلق بالبناء التنظيمي للوحدة والقواعد والإجراءات القانونية والتشريعية التي تنظم سير العمليات المالية والإدارية والمحاسبية مثل (نقص وقصور التشريعات وحدوث الفراغ التشريعي، كثرة الاستثناءات والتوسع في منح السلطات التقديرية، غموض النص القانوني، كثرة تضارب القوانين والأنظمة، كثرة القيود التي يفرضها النظام، ضعف نظم الرقابة الداخلية) .

رابعاً: آثار الفساد المالي والإداري

- تتمثل آثار الفساد المالي والإداري بالنواحي التالية:- (كورتل وآخرون، 2006، 7)، (البطاط وجودة، 2009، 45-46)، (يونس، 2010، 254)
- 1- إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع .
 - 2- عدم الاستقرار المؤسسي.
 - 3- سوء توزيع الدخل بشكل غير متكافئ.
 - 4- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية، وسبب تخصيص الإنفاق العام بما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.
 - 5- إضعاف جودة البنى التحتية والخدمات العامة، بما يدفع ذوي النفوس الضعيفة إلى السعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى.
 - 6- الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية لإفراد المجتمع.
 - 7- تدني المعدلات الضريبية.
 - 8- تنامي ظاهرة الفقر.
 - 9- انهيار النسيج الأخلاقي.
 - 10- الإخلال بقواعد العمل وقيمه، إضعاف مفعول الحوافز الموضوعية الهادفة إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية.

المحور الثالث

فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية

يتناول هذا المحور الجوانب التالية:
أولاً: طبيعة نظم الرقابة الداخلية والحاجة إليها (مدخل مفاهيمي)
ثانياً: دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري والتقييم الذاتي لها

أولاً: طبيعة نظم الرقابة الداخلية والحاجة إليها (مدخل مفاهيمي)

1- مفهوم نظم الرقابة الداخلية

المتتبع للأدبيات الرقابية والتدقيقية يلاحظ وجود عدة تعريفات لنظم الرقابة الداخلية، ويرجع ذلك إلى التطور في هذا المفهوم والعوامل البيئية المؤثرة فيه وطبيعة الجهات والمنظمات التي تناولت هذا التعريف. وأهم التعاريف الخاصة لنظم الرقابة الداخلية هي:-

- أ- عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (مجموعة من الضمانات المتضمنة التعليمات المالية والقرارات الإدارية والطرق المحاسبية المستخدمة في توجيه الوحدة نحو تحقيق أهدافها)، فهي هادفة إلى ضمان المحافظة على موجودات الوحدة ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق تعليمات الإدارة في تحسين الأداء من جهة أخرى. (رفعت، 2007، 7)
- ب- تعريف لجنة دعم المنظمات المنبثقة عن لجنة (Treadway) فقد جاء فيها إن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا (عملية تتأثر من قبل إدارة الوحدة ومستخدمي معلوماتها، فهي مصممة لتوفير تأكيدات معقولة لتحديد أهدافها وتتعلق بالمجالات الآتية:- (دهمش وأبو زر، 2005، 14)

- زيادة كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

- الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات.

- ت- كما عرفت نظم الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبيئة التجارة الالكترونية بأنها (خطة مناسبة يراعى فيها البعد الاقتصادي والاجتماعي في الوحدة لتحقيق أهدافها والمتمثلة بـ (الكفاءة ، الفاعلية ، الاقتصادية) ، فضلاً عن الاعتماد على القوائم والتقارير المالية الموثوق بها والالتزام بالقواعد والقوانين من أجل الحد من التجاوزات وتفتيت المسؤوليات والحفاظ على الأصول وتقديم التقارير الإدارية بخدمة إدارة الوحدة والجهات ذات العلاقة). (أمين، 2007، 80)
- ث- في حين عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (نظم داخل الوحدة الاقتصادية تساهم في تحديد الواجبات والمسؤوليات وأعداد التقارير، والوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف الوحدة). (مصلح، 2007، 43)

- ج- كما عرف معيار التدقيق الدولي رقم 400 نظم الرقابة الداخلية على أنها (نظم تعنى بكافة السياسات المالية والإدارية والإجراءات التي تتبناها إدارة الوحدة الاقتصادية للمساعدة في الوصول إلى أهدافها من أجل ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل منظمة فضلاً عن الالتزام بسياسات الإدارة وحماية موجودات الوحدة ومنع واكتشاف حالات الغش والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات موثوقة في الوقت المناسب). (الشريدة، 2010، 98)

- ح- تعريف معهد المحاسبين القانونيين لنظم الرقابة الداخلية على أنها (نظم تنطوي على الخطة التنظيمية وعلى جميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها الوحدة لحماية أصولها ومراجعة دقة بياناتها المحاسبية والنهوض بالكفاية الإنتاجية لعملياتها والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية). (القاضي، 2009، 274)

ومن التعريف السابق يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للرقابة الداخلية هما (الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية)*

- خ- عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (الخطة التنظيمية للمنشأة وكافة الطرق التي تضعها الإدارة من أجل تحقيق أهدافها). (الذنيبات، 2009، 169)

* للاستزادة حول هذين النوعين يمكن الرجوع الى المصدر. (القاضي ص 276 وما بعدها)

د- بينما يعرف الاتحاد الدولي لنظم الرقابة الداخلية بأنها: (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها في بلوغ أهدافها وضمان التنفيذ العملي المنظم للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية وحماية الأصول واكتشاف الأخطاء وحالات الاحتيال وضمان دقة الحسابات واكتمالها وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب. (الليلة، 2002، 14) .

تأسيسا على ما سبق يتضح بان نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا نظم تعمل داخل الوحدة الاقتصادية حيث تتبناها إدارة تلك الوحدة كوسائل حماية ووقاية ومعالجة لكل حالات الانحراف غير المرغوب بها وهذا من شأنه المساهمة في الحد من الفساد المالي والإداري بالوحدات الاقتصادية المختلفة النشاط.

2- أهداف نظم الرقابة الداخلية

تتخصر أهداف نظم الرقابة الداخلية بالنقاط التالية:

- أ- تأكيد اطمئنان أصحاب الوحدة على أموالهم وسلامة عملهم وتقليل حالات وقوع أنواع الأخطاء والمخالفات. (الأفندي، 2006، 53)
 - ب- التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية والإنتاجية التي تسعى لتحقيقها. (توماس وهنكي، 1989، 37)
 - ت- وأكد جمعة والجحيشي على إن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالاتي:-
 - الرقابة على الموارد المتاحة.
 - الكشف عن أية اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف.
 - المحافظة على مستوى الأداء الجاري، واكتشاف أية انحرافات عن هذا المستوى.
 - حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
 - فحص السياسات والإجراءات الإدارية المطبقة في الوحدة وتقييم فعالية نظم الرقابة الإدارية في تلك الوحدة.
 - التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية من خلال التحقق من صحة القوائم المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها.
 - تتبع الغش والاحتيال والأفعال غير القانونية التي لها تأثير كبير على البيانات المالية.
 - منع ارتكاب الأخطاء ومعالجة الثغرات التي قد يتسرب من خلالها الاختلاس أو التزوير أو الإسراف.
 - فعالية وكفاءة العمليات المنفذة من قبل الأقسام والعاملين.
- وأضاف (الأفندي، 2006، 54) هدف آخر هو اعتماد أسلوب الإدارة بالاستثناء.
- أما (الدباغ، 2007، 47) فيضيف وضع نظام للسلطات والمسؤوليات.
- في حين يضيف كل من (Romney & steimbart) إلى إن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالاتي:-

- أهداف إستراتيجية.
- أهداف تشغيلية.
- أهداف التقرير.
- أهداف الالتزام.

من دراسة الاهداف انفة الذكر نلاحظ ان الرقابة الداخلية تسعى اساساً لكشف وتقليل حالات الخطأ المتعمد وغير المتعمد والغش والاحتيال والرقابة على الموارد المتاحة والحفاظ على مستوى الاداء وكل هذه تعتبر احدى الوسائل الهامة للحد من الفساد المالي والاداري.

3- خصائص نظم الرقابة الداخلية

لكي تحقق نظم الرقابة الداخلية أهدافها بفاعلية يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص الأساسية التي يحدد وجودها مدى جودة أهدافها، وعلى هذا الأساس نجد إن مدقق الحسابات يخفض من خصائص العينات المختارة للفحص والتدقيق، فعدم وجود هذه الخصائص يعد إشارة إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية وتتمثل هذه الخصائص بالآتي:- (الأفندي، 2006، 57)، (د.حسين القاضي و د.حسين دحدوح، 2009، 292)، (د.أمين السيد لطفي، 2009، 636)

أ- الفصل بين المسؤوليات والاختصاصات:

يجب أن يكون لدى أية وحدة اقتصادية نظام رقابة داخلية وهذا النظام يجب أن يكون محدد فيه الفصل بين مسؤوليات واختصاصات العاملين على مختلف مستوياتهم لتقليل حالات حدوث الأخطاء والغش والمخالفات غير المعتمدة في البيانات المحاسبية وذلك بافتراض عدم توافر موظف أو أكثر في تنفيذ تلاعب أو إخفاء حقيقة أو حدوث خطأ أو مخالفة غير معتمدة، فالفصل السليم بين مسؤوليات الموظفين والعاملين يجب أن يشتمل الفصل بين المهام التالية:

- الاحتفاظ بالأصل أو حيازته.
- القيد والإثبات في السجلات.
- سلطة الاعتماد أو التصريح أو التصديق.

ب- وضوح خطوط السلطة والمسؤولية:

إن أداء الوظائف في أية وحدة يقوم به عدد كبير من الموظفين لتحقيق رقابة فاعلة على كل وظائف الوحدة فيجب أن يسأل كل شاغل وظيفة عن مجموعة محددة من الأصول أو الخصوم أو العمليات أو المهام المرتبطة بذلك عن طريق إسناد مسؤوليات ومهام محددة لموظف أو عدد من الموظفين باستخدام دليل الإجراءات والروادع لتحديد توصيف اختصاصات ومهام كل وظيفة من الوظائف المبينة في هيكلها التنظيمي.

ت- كفاءة الموظفين:

تعتمد فاعلية نظم الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين العاملين بالوحدة والذين تقع على عاتقهم مسؤولية تنفيذهم لتلك النظم، فبالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وصحة وسلامة توزيع الاختصاصات وفقاً لنظم الرقابة الداخلية إلا أن هذه النظم قد لا تنجح في تحقيق أهدافها نظراً لعدم كفاءة أو أمانة الموظفين في تأدية مهامهم ومسؤولياتهم، ولهذا يجب ضرورة توفر المؤهلات لدى موظفي الوحدة كما يجب التامين على الموظفين المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة أو الإهمال.

ث- سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات:

يتم الحصول على المعلومات بشأن المهام والمسؤوليات المنجزة التي تستخدم لأغراض التقييم والمحاسبة والمساءلة من السجلات والدفاتر المحاسبية وغير المحاسبية، والتي توضح مدى النجاح في تحقيق الأهداف والمسؤوليات المسندة للمختصين بالوحدة، حيث تعتبر (التقارير المالية - قائمة الدخل - قائمة المركز المالي) أداة المحاسبة عن مدى تحقيق الأهداف وكذلك الموازنات التقديرية وأدوات التحليل المختلفة تعتبر من وسائل الرقابة على الأداء كما إن إجراءات التصديق والاعتماد للعمليات تعتبر ذات أهمية خاصة في تقسيم وتحديد مسؤولية تنفيذ خطوات أية عملية على عدد من الموظفين المختصين كما أنها تساعد في اتخاذ القرارات.

ج- حماية الأصول والسجلات:

يجب أن يتوفر للوحدة الإجراءات اللازمة لحماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من (سوء الاستعمال، السرقة، التلف، الفساد، الضياع)، فمثلاً يجب أن يكون هناك سياسة سليمة لصيانة الآلات والمعدات لتفادي فقد منافعها في وقت مبكر، وهكذا المخزون يجب أن يحفظ في أماكن مناسبة ومرتبطة ومنظمة بشكل جيد ليسهل الوصول إليه وكذلك حمايتها من الضياع أو السرقة أو سوء الاستخدام. أما بالنسبة للسجلات فيجب حفظها في أماكن مناسبة وأمنة لتقليل احتمالية إدخال أية تعديلات عليها أو إصابتها بالتلف.

ح- متابعة الالتزام بنظم الرقابة الداخلية:

إن الخصائص السابق عرضها لن تحقق أي منافع إذا لم يلتزم موظفي الوحدة باتباع التعليمات ومبادئ الرقابة الداخلية، ولهذا يجب على الوحدات وضع إجراءات يمكن من خلالها التحقق من مدى التزام موظفيها لتعليمات نظم الرقابة الداخلية، مثلاً وجود وظائف إشرافية لمراجعة عمل الموظفين التنفيذيين أو إنشاء إدارة

للمراجعة الداخلية تكون مستقلة بالكامل عن الوظائف الأخرى أو عناصر الرقابة الداخلية حتى تستطيع القيام بتقييم الوظائف الأخرى بشكل سليم وفعال.

4- عناصر ومكونات نظم الرقابة الداخلية

أولاً : العناصر

المتتبع لأدبيات الرقابة المالية يلاحظ وجود تباين بين نظم الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية الأخرى لاختلاف حجمها وطبيعة نشاطها وعملياتها وغيرها. ومع ذلك فإن هناك مجموعة عناصر تتحكم في فاعلية نظم الرقابة الداخلية في أية وحدة اقتصادية وهي:- (الأفندي، 2006، 59)

1- الهيكل التنظيمي:

يعد الهيكل التنظيمي ووجوده بشكل سليم نقطة البدء في وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية حيث إن الهيكل التنظيمي يحدد بوضوح السلطة والمسؤولية التي تتم المساءلة على أساسها، فكلما كانت الواجبات محددة بدقة والمسؤوليات واضحة كان من السهل الحصول على نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية. كما يجب أن يتمتع الهيكل التنظيمي بمجموعة من الخصائص لكي يكون أساس سليم لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية والتي أهمها:-

- البساطة والوضوح من حيث تحديد خطوط السلطة والمسؤولية.
- المرونة بحيث يسمح باستيعاب التوسعات المستقبلية في نشاط الوحدة الاقتصادية.

2- النظام المحاسبي:

إن وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال يستند بالأساس إلى وجود نظام محاسبي سليم. لكي يكون هناك نظام محاسبي سليم قادر على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها فيجب أن يتوفر فيه الآتي:-

- مستندات كافية لإبراز المسؤولية.
- دليل الحسابات واضح لاحتياجات الوحدة.
- دليل الإجراءات والسياسات المحاسبية.
- سجلات محاسبية دقيقة ومنظمة يتم تحديثها أول بأول.
- قوائم مالية دورية.
- موازين مراجعة شهرية.

3- الأفراد :

تعد الأفراد من أهم المقومات المؤثرة في فاعلية نظم الرقابة الداخلية، حيث لا يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعال إلا بوجود عاملين أكفاء أمناء ملتزمين بالأنظمة والقوانين وباللوائح والتعليمات وهذا يتطلب وجود توصيف دقيق للوظائف والواجبات والمسؤوليات المتعلقة لكل وظيفة، كما يجب أن يكون هناك أساس سليم لاختيار الموظفين وتدريبهم بشكل مستمر فضلاً عن التأمين على قسم منهم ضد خيانة الأمانة خصوصاً الذين يتولون حيازة الأصول الأكثر عرضة للاختلاس.

ثانياً: المكونات

المتتبع لأدبيات النظم الرقابية يلاحظ وجود تحديد لمكونات نظم الرقابة الداخلية بالشكل التالي:- (ججاوي، 2006، 4)، (نشرة التدقيق رقم 55 لعام 1988)

أ- بيئة الرقابة.

ب- النظام المحاسبي.

ت- إجراءات الرقابة.

وحددت لجنة دعم المنظمات (coco) المنبثقة عن لجنة Treadway عام 1995 مكونات الرقابة الداخلية بالشكل التالي*:- (البكوع والصانع، 2010، 16)

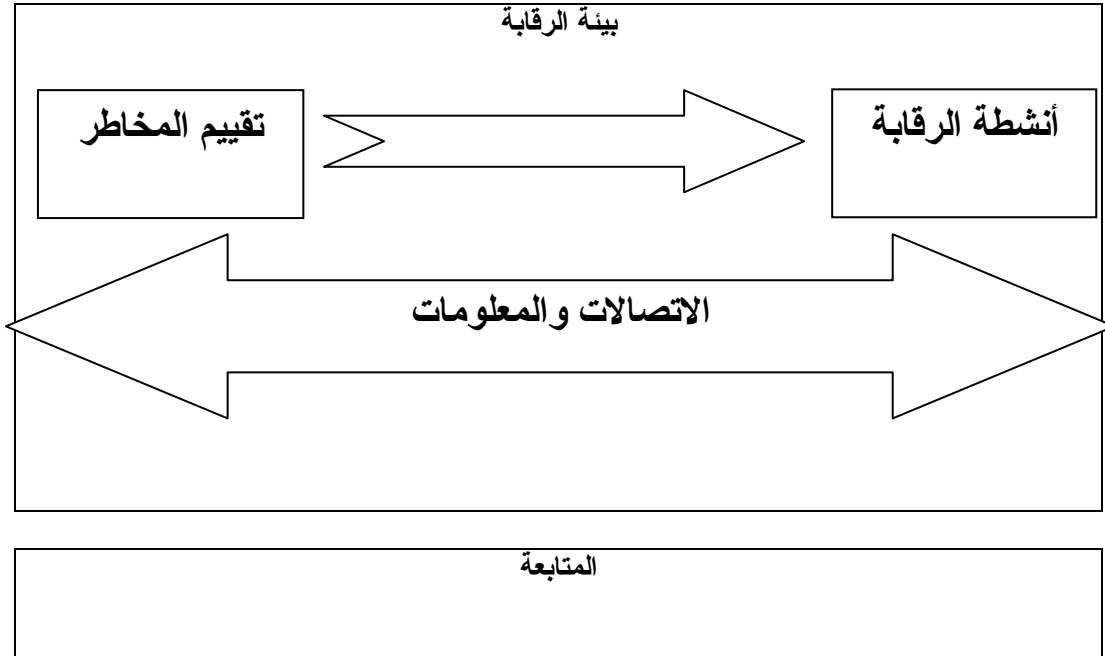
أ- بيئة الرقابة.

ب- تقييم المخاطر.

* لتوضيح المكونات الخاصة بالرقابة الداخلية بشكل تفصيلي يمكن الرجوع إلى المصدر التالي: (مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية للدكتور حسين دحدوح والدكتور حسين القاضي، 2009، عمان، الأردن، ص ص 292-296).

ت- الاتصال والمعلومات.
ث- أنشطة الرقابة.
ج- المتابعة
وكما موضحة بالشكل التالي:-

شكل (1)
مكونات الرقابة الداخلية*



ثالثاً : دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري والتقييم الذاتي لها:

قبل بيان دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري لا بد أن نبين أهمية نظم الرقابة الداخلية وبالشكل التالي:-

إن ضعف أو متانة نظم الرقابة الداخلية لا تحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة لعملية التدقيق وإنما تحدد العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة فضلاً عن كونها توضح الوقت الملائم لإجراءات التدقيق والإجراءات التدقيقية التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها. (مصلح، 2007، 41)

كما إن أهمية نظم الرقابة الداخلية تتأتى من خلال فهم وإدراك النقاط التالية:

أ- مجموعة المشكلات الرقابية المحتمل حدوثها في أي وحدة أو قطاع أو اقتصاد. (سليم، 2003، 20)
ب- الرقابة المطلوبة في البيانات المالية المنشورة ومدى ملائمتها مع مزاعم إدارة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية. (صوفي، 2006، 26)

ت- مخاطر الانضباط البشري وسبل تقليله، واحتمال وجود حالات من الأخطاء والغش والمخالفات طالما إن نظم الرقابة الداخلية تتضمن عمليات الضبط الداخلي والفحص الدقيق لتلك النظم. (صوفي، 2006، 27)

ث- القضاء على أو التقليل من الإخاطر والأضرار التشغيلية والقانونية التي تتعلق بالكوارث الطبيعية والظروف القاهرة أو نتيجة ارتكاب الأخطاء الإجرائية أثناء عملية تشغيل البيانات والمعلومات. (السقا، 2009، 23)

* David h. sinason & Jerry R. strawser , & Timothy j. louwers & Robert j. ramsay , (2007) , Auditing & Assurance Services , second edition , me Graw-Hill , 151

ج- التحقق من مدى الالتزام بالمبادئ الأساسية لنظم الرقابة الداخلية والتي أكد عليها دليل التدقيق العراقي بالقاعدة رقم 4 لسنة 1997 الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي. (الشريدة، 2010، 99)

مما سبق يتبين إن نظم الرقابة الداخلية تعد بمثابة نقطة الانطلاق التي يبدأ المدقق عمله في ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة، في حينها يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب ويحدد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسبة. (عبدالله، 2010، 174)

الملاحظ في ذلك بأنه لم تتطرق مفاهيم نظم الرقابة الداخلية بشكل واضح إلى دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري، يعود سبب ذلك إلى إن ظاهرة الفساد المالي والإداري تعد ظاهرة حديثة نسبياً وتأخذ تأثيرات وإبعاد متعددة، إلا إن من يتفحص أهداف نظم الرقابة الداخلية ومفاهيمها بشكل دقيق يجد أن الحد من الفساد الإداري والمالي يمثل أحد أهدافها، وإن وجود نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية يعمل في حد ذاته بالتأكيد للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، كون تلك النظم تمثل إحدى الوسائل الهامة الواجب اعتمادها في مكافحة الفساد المالي والإداري.

كما يعتقد الباحث بوجود ضرورة لإجراء تقييم ذاتي لنظم الرقابة الداخلية من أجل تفعيلها، كما يرى البعض في هذا المجال وجوب تقويم لنظم الرقابة الداخلية كأساس للاعتماد عليه في الحد من الفساد المالي والإداري في مختلف الوحدات، فضلاً عن ذلك يساهم في التعرف على المناخ الرقابي للوحدة. ويتم ذلك من خلال الآتي:- (حسن، 2010، 75)

* زيادة الوعي بأهداف الوحدة ودور الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها.
* تحفيز الموظفين على تقييم وتنفيذ العمليات ومتابعتها في عناية واستمرار.
كما يؤكد آخرون على ضرورة إجراء تقييم ذاتي لنظم الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية حيث إن ذلك يعتبر أمراً ضرورياً للتعرف على نقاط الضعف والقوة للرقابة الداخلية المطبقة فيها فضلاً عن مساعدتها في تحديد الأمور ذات المخاطر الأكثر عرضة وقدرة في تحقيق الأهداف التي تروم تحقيقها. (الأفندي، 2006، 60)

خلاصة البحث

- 1- يعد الفساد ظاهرة قديمة أخذت بالتفاقم إلى حد أصبحت فيه تهدد الكثير من المجتمعات والدول بالانهيار الاجتماعي والركود الاقتصادي بما يؤدي إلى انهيارها وتدميرها، كما أنها مشكلة عالمية موجودة في أغلب المجتمعات والدول ولكنها تختلف من حيث الحجم والشكل ودرجة الانتشار.
- 2- تتمثل مظاهر الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية والمخالفات التي تصدر عن الموظف المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته لمهامه، كما تتمثل مظاهر هذا النوع من الفساد بعدم احترام الوقت (أوقات العمل وكذلك حالات التراخي أو التكاثر وعدم تحمل المسؤولية الوظيفية وإفشاء أسرار الوظيفية أو اعتماد الموظف على أساليب ملتوية لاتجاز عمله، حيث نلاحظ تضخم دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية نتيجة اختيار قيادات إدارية غير مؤهلة وقصور سياسات الأجور عن توفير الحد الأدنى لمستلزمات العيش وتراكم الثغرات في القوانين والأنظمة وتغلغل العناصر المتمرس في الفساد الإداري إلى المستويات الإدارية العليا، ففي ضوء تلك الأوضاع نلاحظ إن المواطنين عادة يقومون بتقديم الرشاوى للموظفين).
- 3- الفساد المالي ما هو إلا (مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تسهم في سير العمل الإداري والمالي).
- 4- يتعلق الفساد الأصغر بتصرفات الموظفين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- بينما يمثل الفساد الأكبر الفساد الذي يطول غالباً المسؤولين الكبار وأصحاب العهد ورجال الجيش من أجل تحقيق فائض أكبر.
- 5- لعل أهم ما يتمثل به الفساد المالي والإداري من آثار هي:-
ا- إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع.
ب- عدم الاستقرار المؤسساتي.
ت- سوء توزيع الدخل بشكل غير متكافئ.
ث- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية، وسبل تخصيص الأنفاق العام بما يؤدي إلى أضعاف النمو الاقتصادي وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.
- ج- إضعاف جودة البنى التحتية والخدمات العامة، بما يدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى.
- 6- يعرف الاتحاد الدولي لنظم الرقابة الداخلية بأنها (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها في بلوغ أهدافها وضمان التنفيذ العملي المنظم للعمليات بما في ذلك

الالتزام بالسياسات الإدارية وحماية الأصول واكتشاف الأخطاء وحالات الاحتيال وضمان دقة الحسابات محاسبين واكتمالها وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب.

7- تعد نظم الرقابة الداخلية بمثابة نقطة انطلاق التي يبدأ المدقق عماه في ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة، في حينها يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب ويحدد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسبة.

مصادر البحث

المصادر العربية:

- 1- الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة وإصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- 2- الأفندي، ارسلان إبراهيم عبد الكريم، 2006، متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 3- البكوع، فيحاء عبد الخالق، الصانع، بلال امجد، 2010، أنموذج مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 97، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 4- الجبالي، طلال محمود، 2006، تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 26، العدد 1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 5- الجحيشي، نادرة محمد، 2009، تفعيل دور النظام المحاسبي والموازنة في الإدارة الحكومية بزيادة كفاءة الرقابة المحاسبية على المال العام، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 6- الدباغ، مصطفى محمد صديق، 2007، تأثير نظم المعلومات المصرفية ومقومات نظام الرقابة الداخلية في خدمة الزبون، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 7- الذنيبات، على عبد القادر، 2009، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية للتدقيق، عمان، الأردن.
- 8- السقا، زياد هاشم، إمكانية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الالكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 15، جامعة تكريت.
- 9- الشرع، مجيد جاسم، 2009، الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي – دراسة تطبيقية في جهات رقابية، بحث منشور في كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 10- الشريدة، نادية عبد الجبار محمد حسن، 2010، متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 11- الصوفي، سامي محمد أسامة، 2006، دور البيئة الرقابية في بناء إستراتيجية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، حلب.
- 12- الليلة، تغريد سامي محمود، 2002، تأثير استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية – دراسة حالة، دراسة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 13- الموسوي، الهام عطا حطوط، 2005، الرقابة المالية ودورها في الحد من الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية.
- 14- أمين، ساكار ظاهر عمر، 2007، تأثير التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 15- حكمت سليم، 2003، الرقابة الداخلية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 18.
- 16- دهمش، نعيم حسني و عفاف أبو زر، 2005، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية.
- 17- رشيد، إنصاف محمود، 2009، إجراءات رقابة التطبيق ظل استخدام الحاسوب – حالة دراسية في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 18- رفعت، فراس إحسان، 2007، تقويم نظم الرقابة الداخلية في مديرية زراعة نينوى، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، فرع الموصل.
- 19- لطفي، أمين السيد احمد، 2009، فلسفة المراجعة، الإسكندرية، مصر.
- 20- مصلح، ناصر عبد العزيز، 2007، اثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 21- وليم توماس وامرسون هنكي، 1989، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض السعودية.

المصادر الأجنبية:

- 1- David h. sinason & jerry R. strawser , & Timothy j. louwers & Robert j. ramsay , (2007) , Auditing & Assurance Services , second edition , me Graw-Hill , 151.
- 2- Lembi Noorvee , 2006 , Evalution of the effectiveness of the internal control of over financial reporting master thesis. College of economic and business adminstartion. University of tartu.

.....
.....
.....